ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

ظاهِرةُ التَّضخُمِ النَّــقدي في العهد الزّياني
مُساهمةٌ في علاقة النَّقد بالأسعار

أ.محمد طاهري
باحث دكتوراه في قسم التاريخ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة لونيسي علي -البليدة (٢) – الجزائر

مُلَخّص

نحاول في هذه الدراسة أن نُلامس ظاهرةً اقتصادية مسّت النّقد في العصر الوسيط زمن الدولة الزيانية، والتي تجمع ما بين عدم ثبات قيمة النّقد، وترنّح الأسعار ما بين الارتفاع والانخفاض، تبعًا للظروف المحيطة بالدولة، ومجموعة من المبررات التي تؤكد وجودها، حيث كانت ظاهرة التّضخم أو الانكماش النّقدي، أهم مُشكل اقتصادي اعتور الوحدة النّقدية، وجعلتها غير قابلة للتداول وسط أفراد الرعية، ولعل هذا الوضع قد كان له أثر بالغ في عدم ثبات الأسعار بالأسواق، ورُغم نسبية الظاهرة التي ارتبطت عادةً بالأزمات الاقتصادية، إلّا أنّها أثرت على الاقتصاد والمجتمع الزياني بكل أطيافه، وأجبرت السُلطة الزيانية على حمل مشروع إصلاحي قائم على خلق توازن في العرض والطلب، حفاظًا على استقرار الأسعار، والحيلولة دون زوال قيمة النّقد حماية للمُستهلك الزياني.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٨ مايو ٢٠١٩
تاريخ قبـول النشـر: ٣٠ مايو ٢٠١٩

كلمات مفتاحية:

النقد، الأسعار، التضخم، الاستقرار النقدي، الاقتصاد، بنو زيّان

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0055403

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

أمحمد طاهري. "ظاهِرةُ التّضخم النّــقدي في العهد الزّياني: مُساهمةٌ في علاقة النّقد بالأسعار".- دورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد الرابع والأربعون؛ يونيو ٢٠١٩. ص ٩٦ – ١٠٨.

مُقَدِّمَةٌ

تتأثرُ قِيمة النّقد عادةً بمجموعةٍ من المظاهر الاقتصادية، التي تُؤدي إلى ترنُّح الوضعية العامة للأسعار بالدولة، مما يؤثر على القُدرة الشرائية للرعية خاصة في مجال الاستهلاك. لذا يُعَدّ عدم ثبات النّقد أهم ظاهرة اقتصادية تواجه الدول في العصر الوسيط، -رغم ارتباط النّقد بقاعدة المعدنين-، نظرا لتأثيرها المباشر على الأسعار، التي تتعرض لعملية الارتفاع والانخفاض؛ ولعل هذا الوضع هو ما يجعل الوحدة النّقدية معرضة للاهتزاز، وغير قابلة للتداول وسط أفراد الرعية. ولما كان الاستقرار النّقدي هدفًا ساميًا تسعى له السياسية النّقدية، والذي ارتبط بعدة صُور من الأزمات النّقدية، كالكساد، والانقطاع، والغش، فإن لظاهرة الغلاء والرُخص، والتذبذب الواضح في قيمة العملة، التي تداولتها المصادر الزيانية، أثر بالغٌ في بروز عدة أزمات اقتصادية كان التّضخم النّقدي أثقلها وقعا على الاقتصاد الزياني.

ومن هنا تبدو أهمية العلاقة ما بين النّقد بالأسعار، في كونهما عاملان مُتلازمان، فوجود أحدهما يلزم وجود الآخر، في ظل الغلاء والرخاء الذي تعرفه الدولة، وفي وقت عرفت فيه السكة الزيانية عدة تطورات في الوزن والعيار، مرتبطة بالأوضاع المحيطة بها. من هذا المنطلق، فإنّ العلاقة المتلازمة بين النّقد والأسعار، هي ما تجعلنا نتساءل عن وجود هذه الظاهرة؟ ومُبررات وُجودها في العهد الزّياني؟ وإلى أي مدى تمكن السلطة الزيانية من الحافظ على استقرار نّقدها

المطروح للتداول؟ وما طبيعة العلاقة ما بين النّقد بالأسعار؟ وهل تمكنت السلطة الزّيانية التحكم في هذه الظاهرة حمايةً للمُستهلك الزّياني؟

أولاً: التّضخُمُ النّقدي (المفهوم والدلالة)

تذهب العديد من الدراسات الاقتصادية، أن التّضخم النّقدي هو الارتفاع التدريجي أو المفاجئ للأسعار، الناتج عن زيادة الطلب على النقد[١]، أو هو زيادة كمية النّقد غير المتطابق مع العرض والطلب [٢]، ويُقابله الانكماش، وهو الانخفاض المفاجئ للأسعار، وتراجع عرض النّقد مقارنة بالسّلع والخدمات[٣]. والظاهر أن هذا المفهوم المعاصر للعلاقة بين النّقد الأسعار، قد عبرّت عنها المصادر الإسلامية بالغلاء والرُخص، أو الرخاء – ارتفاع الأسعار وانخفاضها–، وفي ذلك يذكر المقريزي: "اعلم حاط الله نعمتك وتولي عصمتك، أن الغلاء والرخاء ما زالا يتعاقبان في عالم الكون والفساد منذ برأ الله الخليقة في سائر الأقطار وجميع البلدان والأمصار".[٤]

كما أشارت إليه المصادر المعاصرة لدولة بني زيان، فقد ذكر الوزان ذلك بقوله: "ودام الحصار سبع سنوات واستفحل الغلاء"[٥]، وقول ابن خلدون: "وغلت أسعار الأقوات"[٦]، ويُضيف التّنسي قوله: "وكان على أهل تلمسان بلاءٌ عظيمٌ من غلاء الأسعار"[٧]، وعن الرُخص يقول أحدهم: "أن صاع القمح بيع فيها أوّل النّهار بدينارين ورُبع وبيعَ آخر النّهار ثمانية أصُع قمح بثُمن دينار"[٨]. ويُقسم أحد المفكرين التّضخم إلى عدة أصناف، حسب تنوع الأسعار وتدرجها في الانخفاض أو الارتفاع، ومن أنواعه:

- تضخمٌ بطيءٌ زاحفٌ، الذي يقابله ارتفاع الأسعار بشكل دائم وبطيء.
- تضخمٌ سريعٌ مُفرط، وهو الارتفاع المستمر للأسعار في فترة زمنية قصيرة، وبشكل مفرط.
- تضخمٌ متوقعٌ، وغير مُتوقع؛ وهو الزيادة في الأسعار إما عن طريق التنبؤ بها، أو بشكل مفاجئ.
- تضخمٌ ناتجٌ عن زيادة الطلب على السّلع والخدمات، والمرتبط في العصر الوسيط أساسًا بزيادة الترّف عند الحكام [٩].

وبذلك فإن ظاهرة التّضخم النّقدي في العصر الوسيط، قد ارتبطت بالغلاء والرُخص، الذي يصيب الدولة نتيجة تذبذب واضح في أسعار المنتوجات الاستهلاكية، وتفاوت واضح في العرض والطلب، لذا فإن دولة بني زيان لم تسلم من هذه الظاهرة نظرا لوجود العديد من المُبررات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وحتى الطبيعية، التي ساهمت في إذكائها وتضخيم حجمها عبر فتراتٍ تاريخيةٍ متتاليةٍ.

ثانيًا: مُبررات التّضخم النّقدي في العهد الزّياني

١/٢-تذبذبُ الأَسْعارِ:

تُعَدّ عملية إعطاء إحصائيات عددية بأسعار السّلع والخدمات زمن بني زيان أمرا مُتعسرًا، نظرًا لشُح المادة المصدرية من جهة، ومن جهة أخرى اقتصار الروايات التّاريخية على عبارات أدبيةٍ، وصفيةٍ للمظاهر العامة، خاصة لفظُ الغلاء أو الرُخص، دون أن تُقدم لنا تحليلاً مُقنعًا لهذه الظاهرة، إلا أنّنا ومن خلال نزرٍ يسيرٍ من المصادر والمراجع، يظهر لنا أن حجم الظّاهرة قد عرف تفاقمًا مع الأزمات الاقتصادية، التي أصابت الدولة في فترات مُتلاحقة. وللوقوف على مُعطيات رئيسيةٍ مُتعلقةٍ أساسًا بالغلاء والرخاء، فقد لا نجد في ثنايا هذه المصادر سوى الحديث عن مرحلتين بارزتين مُتفاوتة التّواريخ، تتحدث عن أزمة الحصار المضروب على تلمسان، أو في فترات أخرى قبل الحصار أو بعده.[١٠]

الملاحظ من خلال المُلحق المُـرفق، هو ذلك التفاوت الواضح في أسعار المنتوجات الاستهلاكية خاصة مادتي القمح والشعير، باعتبارهما المادة الأولية لصناعة الخبز، والمادة التي يُقبل على اقتنائها مُعظم سكان المنطقة، حيث عرفت ارتفاعًا واضحًا أيام الغلاء، بحيث بلغ أيام الحصار سعر القمح، من ٠٢ مثقال ونصف إلى ٣٠ مثقالاً،[١١] لينخفض بعد نهايته إلى ما بين ٠٣ مثاقيل إلى ١/٨ (دينار)، لكل ثمانية صيعان[١٢]. وكذلك هو حال الشعير الذي ارتفع إلى الدينار، و ١/٨ الدينار، لينخفض إلى ١/٨ دينار لكل ١٦ صاع بعدما كان ثمنه لصاع واحد[١٣].

والظاهر أن هذا التذبذب الواضح وغير المستقر، لمستوى الأسعار زمن بني زيان، قد ارتبط بآثار السُوق المفتوحة التي تعتمد أساسًا على قانُوني العرض والطلب، لذا جاءت الأسعار تترنّح ما بين الغلاء والرخاء[١٤]، كما كان للعوامل السياسية كالحروب مع الجيران، والأزمات الديموغرافية، والظواهر الطبيعية ، كالجفاف والمجاعات دور بارز في ذلك[١٥]، ولعل من أبرز المظاهر التي رفعت قيمة الأسعار هو ذلك الحصار المضروب على تلمسان سنوات ٦٩٨-٧٠٣ هـ/ ١٢٩٨-

١٣٠٣م، الذي وصفه ابن خلدون بقوله: "وغلت أسعار الأقوات والحُبوب وسائر المرافق بما تجاوز حُدُودَ العوائدِ... واستهلك النّاس أموالهم ومَوجُودهم وضاقت أحوالهم"[١٦].

واعتمادًا على هذه المعطيات، يمكننا أن نُلاحظ بروز نوعان من التّضخم في مدة وجيزة، أبرزها:

- تضخمٌ سريعٌ مفرطٌ؛ نظرًا لارتفاع الأسعار بسرعة فائقة، ارتبط بشدة الحصار وانقطاع الأقوات.
- تضخمٌ متوقعٌ؛ وهو الارتفاع الشّديد للأسعار لكون الحصار المضروب على تلمسان كان مُتوقع الحدوث، نظرا لشدّة الصراع بين الطرفين.

في حين أن تراجع الأسعار بعد نهاية الحصار، قد نتج عنه ظاهرة الانكماش، أي الانخفاض الشديد للأسعار، ولعل بلوغ صاع القمح أيام الغلاء ٣٠ دينارا كحد أقصى، قد انخفض إلى مستويات دنيا، بلغ ١/٨ دينار لكل ١٦ صاع، دليل على هذه الظاهرة[١٧].

٢/٢-تداعياتُ الأزمة الاقتصادية:

تُعَدّ الحروب التي عرفها المجتمع الزياني، طيلة فتراتٍ تاريخيةٍ مُتواصلةٍ، سببا كافيا في تصاعد الأزمة المالية والنّقدية، حيث عرفت الدولة الزيانية صراعا مريرا مع جيرانها من بني حفص أو بني مرين، بلغ أقصاه أيام الحصار العسكري والاقتصادي على الدولة سنوات ٧٧٠هـ/١٣٦٨م[١٨]، وسنوات ٦٨٠هـ/١٢٨١م[١٩]، وسنوات ٦٨٩هـ/١٢٩٠م[٢٠]، والحصار الطويل الأول والثاني سنوات ٦٩٨-٧٠٣هـ/١٢٩٨-١٣٠٣م، وسنوات٧٣٥-٧٣٧هـ/١٣٣٤-١٣٣٦م[٢١]. والظاهر أن هذا النّوع من الحروب الاستراتيجية، كان من شأنه أن يرفع مستوى أسعار المنتوجات الاستهلاكية، ويقطع المدد المالي على الدولة والرعية، نظرا لشدة الحصار بعد ما أُغلقت نوافذ التّجارة الخارجية، ومُنعت الأقوات من دخول للمدينة[٢٢]، وما زاد الأمر سوءًا، بروز أزمة ديموغرافية جرّاء هذا الحصار، حيث تراجع سكان مدينة تلمسان إلى المائتين، أما الجند فبلغ الألف فقط[٢٣]، مع ارتفاع عدد القتلى الذين تراكمت أشلاؤهم وذاقت بهم الأزقّة.[٢٤]

وأمام هذا الوضع المتأزم، فقد تعرض السكان لأكبر امتحانٍ من نُقص الأنْفُس والثمرات، وغلاء المُقتنيات، وبروز أزمة مالية حادة رافقتها أزمة ديمغرافية، عطّلت الموارد المالية للدولة، وخلّفت عجزًا واضحًا في الموازنة العامة لبيت المال، ولعل هذا، قد كان له أثر على السكّة التي تعرضت للانقطاع، خاصةً وأن بني مرين قد منعوا دخول أي شيء للمدينة، بما فيها المواد الأولية، وحتى الغذاء، وبذلك يصبح النقد في نكسة حقيقية.

٣/٢-الغِشُ بالعُملة وانتشار النّقد الرديء:

تعتبر ظاهرة الغش بالعملة التي انتشرت زمن بني زيان، والتي تفاقمت بشكل واضح خاصة بعد سنة ٧٩١هـ/١٣٨٨م؛ نظرًا لمجموعة من الاعتبارات المتعددة، سواء الداخلية أو الخارجية، عاملا مهما في تراكم ظاهرة التّضخم، وبروزها بشكل متفاوت طيلة فترة حكم سلاطين بني زيان، ولعل كثرة الأزمات الاقتصادية التي عرفتها، قد أدت إلى انتشار الغش بشكل كبير، نظرًا للانقطاع الموارد الأولية على دار الضرب، وتوقف عملية سك العملة، مما يؤدي إلى الغلاء وتذبذب قيمة العملة، وتزايد وتيرة الإنفاق لدى السلطة، مقارنة بتراجع الإيرادات[٢٥]. وبذلك فإن هذا الركود الاقتصادي، يدفع الرعية والسلطة، إلى استعمال الغش بالعملة، مع الاحتفاظ بالعملة الجديدة، ليصبح النقد الرديء أكثر رواجـــــــــًا[٢٦]، وهذا ما أكّده العُـــــقباني الذي أشار لهذه الظاهرة بأن فساد سكـة المسلمين قد أصبحت عامة ببلاد المغرب، حتى كادت رؤوس أموالهم تنقرض، نظرا للغلاء الذي صاحب انتشار النّقود الرديئة بدل النّقود الجيدة[٢٧].

لذا تصبح النظرية الكَمية[٢٨]، أكثر حضورا بأسواق بني زيان؛ نظرًا لتوفر كمية كافية من النّقد المغشوش بالأسواق، يصعب على الرعية التنازل عنها، لكونها قد أصبحت عُرفًا وعادةً في المُعاملات المالية، بعد فُقدان الجيّد ورواج الرديء[٢٩]، وهذا ما يزيد من سُرعة تداول العملة الرديئة، وتراجع قيمتها كون الرعية تريد التخلص منها خوفا من الغلاء، والتدحرج السريع لقيمتها؛ وهذا ما أكده الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد المقري (ت٧٩٥هـــ/١٣٩٢م) بقوله: "فكانوا لذلك يتعاطونها في المُـبايعات على كثرةٍ، حتى صار من عنده شيءٌ منها، – النّقد الرديء – يريد الخروج عنها في أي غرضٍ حضر، من غير مُبالاةٍ بغلاءٍ أو رُخصٍ لتوقُع قطعها"[٣٠]. ومن هُنا، فإنّ التّضخم تزيد وتيرته أيام الأزمة، في وقت تكثر فيه العُملات المغشوشة، مما يؤدي إلى هلاك الأسواق وتراجع النُمو الاقتصادي، خاصة بعد توقف الدولة عن إصدار النقد، الذي يقابله تراجع مُستويات الإنتاج وارتفاع النفقات.

٤/٢- الترّفُ وزيادة الطّلبِ:

تشير بعض النّصوص التّاريخية، أن ظاهرة الترف عامل أساسي في تراجع الجباية المالية، خاصة إذا اقترن الأمر بأيام الدولة الأخيرة، مما يدفع السلطة إلى ضرورة تدارك الوضع بفرض المغارم والمكوس، تغطية لترف الحكام[٣١]. والظاهر أن سلاطين بني زيان المتأخرين، قد دأبُوا على حياة الرفاهية التي تتطلب أموالا ضخمة، خاصة أيّام السلطان أبا تاشفين عبد الرحمن الأول الذي كان جَانحًا لملذّات الدُّنيا[٣٢]، وبلغ الأمر من الترف اتخاذ الرّكاب واللُجم والسيوف من خالص الفضة والذهب، تعبيرا عن حياة الرغد والرفاهية[٣٣]. وأمام تزايد النفقات الملكية، ونفقات الأعياد والاحتفالات، وتصاعد أجُور الجيش، وعمال الدولة، يصبح السلطان مجبرا على ضرورة توفير المال، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السّلع التي لا تتوفر عادة بالأسواق، خاصة أيّام الأزمات، وقد وصف لنا ابن خلدون حالة السُلطان أيّام الحصار بقوله: "واستهلك النّاس أموالهم ومووجُودهم، وضاقت أحوالهم... وأشرفوا على الهلاك فاعتزموا على الإلقاءِ باليد والخروجِ بهم للإستماتة"[٣٤].

ويبدو أن هذا الوضع، المرتبط بزيادة الطلب وارتفاع مستوى الترّف، يدفع السلطة إلى زيادة كمية النّقد المتداولة، والتي عادة ما تكون مغشوشةً ترضيةً لفئة الحكام[٣٥]. ولعل هذا الأمر، ينتج عند نوع آخر من التّضخم النّقدي المرتبط بزيادة الطلب على السّلع والخدمات، والذي ظهر خاصة مع السلاطين المتأخرين من بني زيان، الذين أثقلوا كاهل الرعية بالمكوس والمغارم، نظرا لارتفاع النفقات وتراجع الإيرادات[٣٦]. ومن هنا يمكننا القول، أن الترّف يزيد من سرعة الطلب على الاستهلاك للسّلع والخدمات، والذي بدوره ينتج عنه التّضخم النّقدي المرتبط بزيادة الطلب، أو ما عبر عنه بتضخم الطلب[٣٧]. انطلاقًا من هذه المبررات يمكن القول، أن الدولة الزيانية قد عرفت عدة أصناف من التّضخم متفاوتة التأثير، أبرزها تضخم الطلب المرتبط بزيادة الترف والطلب على السّلع والخدمات، خاصة أيام السلاطين المتأخرين، لترتفع شدته أيام الأزمات الاقتصادية، وهذا ما عرف بالتّضخم المفرط والسريع، الذي يعد أخطر أنواع التّضخم تأثيرًا على الاقتصاد عامة، والنّقد خاصة، أمام غياب السلطة، وعدم تدخلها في الأمور الاقتصادية بشكل مؤثر.

ثالثًا: العوامل المؤثرة في استقرار النّقد الزّياني

١/٣-أصناف النّقد:

عرف المجتمع الزياني كحاله من المجتمعات الوسيطية نظام المعدنيين، الذي يعتمد على الذهب والفضة، كنظام أساسي في المعاملات المالية، لذا كانت هذه العملة في أغلبها صورة طبق الأصل في الشكل والمضمون عن العملة الموحدية[٣٨]. ومقارنة بالدول المجاورة، فقد كان النّقد الزياني على درجة من التقدم والتطور، خاصة إذا تمت مقارنته بالنقد في بلاد السودان، حيث عرفت السلطة الزيانية نوعان من السكة المستعملة، ومنها:

(١/٣) ١-النُّقود المعدنية:

شملت الدينار الذهبي، الذي اختلفت أوزانه ومقاساته، تبعا للتطور الحاصل في الاقتصاد الزياني، الذي يعمل على توفير مادة الذهب لصناعة النّقد، وكان أبرزه دينار السلطان يغمراسن بن زيان، حيث حمل مواصفات الدينار الحفصي شكلاً ومضموناً، لما كان بنو زيان في تبعية نقدية لدار الضرب الحفصية[٣٩]، والدينار الذي سكه السلطان أبو زيان محمد الأول بن عثمان بعد فك الحصار عن تلمسان، الذي فرضه السلطان المريني يوسف بن يعقوب سنة ٧٠٦هـ/١٣٠٦م ، كتب عليها "ما أقرب فرج الله"، حيث تدل هذه العبارة، على نهاية الحصار، ونجاة أهل تلمسان من الهلاك[٤٠]، إضافة إلى عدة نماذج أخرى ساقها لنا هنري لافوا " Henri Lavoix" ، تمثل المراحل التّاريخية الكبرى لتطور العملة الذهبية، الذي سكت بدار الضرب الزيانية ابتداءً من السلطان أبي حمو موسى الأول (٧٠٧-٧١٨هـ/١٣٠٧-١٣١٨م)، إلى غاية السلطان عبد الله محمد (٩١٠-٩٢٣هـ/١٥٠٤-١٥١٧م)، حيث تراوح وزنه على العموم ما بين ٤٨ غرام، و٤٦ غرام، وقطره ما بين ٣٢ ملم و٣٤ملم.[٤١] كما كان للدرهم الفضي المربع وجود بالدولة الزيانية، اقتداءً بالموحدين، على أن أجزاؤه هي الدرهم الكبير والصغير ونصف الدرهم، ونظرا لشكله غير المنتظم، فقد تراوحت أوزانه ما بين ٠٨ غ-٠٩ غ، و٠٤ اغ-٠٦ اغ، وأبعاده ما بين ١٣×١٣ملم، ١٥×١٥ ملم، ١٥×١٦ملم[٤٢].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الفلس النحاسي، قد كان له وجود بالدولة، رغم أن الدراسات الأثرية قد وقفت عاجزة عن إيجاد نماذج منه، ولكن الرائج بين المفكرين أن هذه العملة قد استعملت لاقتناء

مُحقرات اللّوازم، بعد تراجع كميات الذهب والفضة؛ وما يدعم هذا التوجه هو إقبال دار الضرب الزيانية، وتجار بني زيان، على جلب النّحاس من بلاد السودان، على شكل قُضبانٍ رقاقٍ أو غلاظٍ؛ لصهره أو استعماله في أغراض شتى، ومنها صناعة الفلس النحاسي[٤٣] والظاهر أن نقص المادة المصدرية ماعدا ما ذكره الوزان بقوله:" وأخرى نحاسية متفاوتة القيمة والنّوع[٤٤]، يجعلنا نرجح أن هذه العُملة قد اختلفت أوزانها وأنواعها، فربمّا كان منها الكبير والصغير، أو الربع والنصف والثمن، وهذا ما أشار إليه الوزان على أنها مختلفة في النّوع، ولعل اختلاف القيمة يؤكد تفاوت أوزانها على قدر اختلاف أصنافها؛ وهذا ما يؤكد تراجع كميات النحاس زمن الوزان، وبذلك فإن الفلس النحاسي يقدر بنصف الحبة؛ أي ما يعادل ٠٫٢٩٥ أو ٠٫٣٥ كحد أقصى[٤٥].

(١/٣) ٢-النُّقود السِّلعية:

تتمثل في جميع السّلع سواء المعدنية أو غيرها، والمستعملة من طرف التّجار الزيانيين، أثناء عمليات التبادل التّجاري كوحدة للقيمة، لذا فقد تميزت هذه النّقود بنوع من المحدودية، نظرًا لانتشار نظام المعدنيين، لذا اقتصر التعامل بها على الأفراد دون الدولة، ولكنها تعبر عن ذلك التفاوت النّقدي بين مجتمعات المغرب الإسلامي، والسودان الغربي. ومنها دراهم الصُّلْحِ، وهي عبارة عن نوع من النّقود السلعية المعدنية، الذي لا تحوي رسومًا وأشكالاً تشير إلى دار الضرب، ولكنها يعبر عن قيمة محددة، لكونها قد ضربت من الذهب، ومنه فإن لجوء تجار تلمسان لهذا النّوع من النّقد كوسيط للتبادل مع أهل السودان، مردُّه لعدم درايتهم بالنّقود المعدنية [٤١]، كما لجؤُوا إلى استخدام عدّة قطع معدنية من الحديد، تنوع ما بين الرطل ونصف الرطل، أو ربع الرطل، لاقتناء عدة لوازم منها الحليب والخبز والعسل[٤٧].

في الوقت نفسه استعمل بنو زيان نُقودا سلعية من غير المعادن، ومنها الوَدَعُ، وهو نوع من الأصداف التي تعامل بها أهل السودان مع التّجار الوافدين إليهم، حيث كان يستورد من بلاد فارس، وتعادل أربعمائة ودعةٍ مثقالاً واحدًا، على أنّه كان يستعمل لشراء محقرات اللوازم[٤٨]، إضافة إلى الملح، الذي حبّذ أهل السودان التعامل به بدل النّقود المعدنية، كوحدة نقدية في المعاملات المالية مع التّجار الوافدين لأقاليمهم، نظرا لقلته ببلاد السودان، ولعل ندرة هذه المادة وكثرته ببلاد البربر، هو ما دفع أهل السودان للاقتصاد في استعماله[٤٩]، حيث بلغ ثمن الرطل منه المثقال ؛أي أنّ ثمانين مثقالاً تعادل ٨٠ رطلاً =٤٠ كلغ[٥٠]

٢/٣- المؤثرات الداخلية:

نظرًا لما يتميز به النّقد عموما بعدم الثبات في القيمة، فإنّه يتأثر عادة بعدة عوامل تجعل قيمته تترنّح ما بين الغلاء والرخص تبعًا للأوضاع المحيطة بالدولة، لذا فقد تعددت أشكال ومظاهر بروز الأزمات النقدية، في بلاد المغرب الإسلامي، والظاهر أن النّقد الزياني هو أيضا كان عرضة لعدم الاستقرار في الوزن والقيمة والعيار، تماشيًا مع التطورات الخاصة بالسلطة السياسية، وتقلبات الاقتصاد والأسواق، التي كانت لها تأثير مباشر على النّقد وصرفه، ومن أهم العوامل الداخلية نذكر:

- تعدد أخطاء دار الضرب في عملية سك العملة؛ وتُعَدّ هذه العقبة من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى تفاوت قيمة وعيار ووزن النقد، المطروح لعملية التداول في الأسواق، وقد ساق لنا صاحب الدوحة عدة أشكال من هذه الأخطاء التي ترتبط بعمال دار الضرب سهوًا، أو عمدًا، أو من طرف الذين يترددون على دار الضرب.[٥١] وأمام نقص المادة المصدرية حول أخطاء النّقد الزياني، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود أخطاء تسبب بها العمال، ولعل من أبرز الأخطاء المتعمدة ذات البُعد الشخصي، تمثل في سك السلطان عملة غير خالصة من الذهب والفضة والنّحاس أواخر أيام الدولة.[٥٢]
- تراجع كميات المواد الأولية المعتمدة في سك النّقد خاصة الذهب والفضة، والتي كانت تجلب عادة من بلاد السودان[٥٣]، حيث عرف النّقد إثر ذلك تذبذبًا واضحًا، أدى إلى عدم استقراره بالأسواق خاصة من حيث الوزن والشكل، وهذا ما أكده لافوا من خلال النماذج المعروضة، والتي تراوح وزنها ما بين ٤٫٤٤غ و٤٫٩٥غ، والمتعلقة بالدينار الذهبي، ولعل هذا الأمر ما دفع السلطة لتعويض هذا النّقص بالفلس النّحاسي، حفاظا على آليات صرف النّقد.[٥٤]
- إقبال السلطة على سك نقد غير خالصٍ خاصة بعد تراجع الموارد الأولية من الذهب والفضة، نظرا لتصاعد الأزمة النّقدية والمرتبطة بدرجة توفير المعدن، إضافة إلى بروز المنافسة الأوربية في الحصول على الموارد الثمينة.[٥٥]

- التـدخل المبـاشر لليهـود في عمليـات الصـيرفة النّقدية، بعد امتناع المسلمين عـن هـذه المعـاملات لأمـور دينيـة مرتبطـة بالربـا، مـما أدى إلى تفشي ظاهرة الغش بالنّقـد خاصـة العملـة الزائفـة، والنّقـد الناقص على الوازن(٥٦)، ومـن هنـا فـإن لليهـود يـدٌ فاعلـةٌ في عـدم اسـتقرار النّقـد بالأسـواق، ولعـل اسـتخدامهم أيـام بنـي زيـان في عمليـات الجبايـة المالية دليل على نفوذهم الواسع بالدولة(٥٧).
- انتشار ظاهرة الغش أيام بني زيان، والتي كـان لهـا دور في إضـعاف القُـدرة الشرـائية للرعيـة، وتراجـع قيمة النّقد ووزنه وعياره كمظهر من مظاهر الأزمة النّقدية[٥٨].
- الغلاء وارتفاع الأسعار، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي أصـابت الدولـة والتـي تـرتبط بـالحروب والحصـار، والصراعات الداخليـة حـول الحكـم خاصـة بـين أفـراد الأسرة الواحدة، التي استنزفت خزينـة الدولـة، وأدت إلى تغيير مجالات السياسة المالية والنقدية، حسـب التوجه الفكري للسلطان في إدارة الدولة.[٥٩]

٣/٣- المؤثرات الخارجية:

ويمكن إيجاز المؤثرات الخارجية في النّقاط التالية:

- تعدد الأزمات الاقتصادية المرتبطة بـالحروب الزيانيـة المرينية الحفصـية، أو الصراع الإسباني والعثماني، مـن أبـرز المـؤثرات التـي تـؤدي إلى ارتفـاع الأسـعار وتراجـع قيمـة النّقـد، بعـد تـدهور النظـام المـالي، وتزايد الأزمة الديمغرافية، لذا يعد الغلاء من سمات الأزمة النّقدية التي أصابت الدولة أيام الحصار، ومن ذلـك مـا ذكـره ابـن خلـدون بقولـه: "وغلـت أسـعار الأقوات والحبوب وسـائر المرافـق لما تجـاوز حـدود العوائد وعجز وجـدهم"[٦٠]، كـما أن انخفـاض الأسـعار قد يؤثر على قيمة النقد على حد ما ذكـره التّنسي في حال الأسعار بعد فك حصار تلمسان[٦١]
- رواج الأزمات النّقدية ببلاد المغرب الإسـلامي، خاصـة الدول المجاورة المتعاملة اقتصـاديًا مـع بنـي زيـان، وهـذا مـا سـهل عمليـات دخـول النّقـد المغشـوش بكميـات مُعتـبرة للأسـواق الزيانيـة نتيجـة الحركـة التجارية المستمرة، ومنها الأزمة النقديـة الحفصـية سـنة ٧٧٠ هـ/١٣٦٨م، والمرينيـة سـنة ٧٣٦هـ/١٣٣٥م[٦٢].
- المنافسـة الاقتصـادية مـع دول الجـوار والضـفة الأخـرى، حيـث يعـد النّقـد وسـيلة ومعيـار لقيـاس التطـور الاقتصـادي لهـذه الـدول، ولعـل مـن أبـرز الأمثلـة الدالـة عـلى المنافسـة النّقديـة إقـدام دار الضرب المرينيـة عـلى اختيـار العملـة الحفصـية بـدل العملة الزيانية زمن صاحب الدوحة كمرجـع أسـاسي لسـك العملـة، مـما يـدل عـلى التبـاين الواضـح في قيمة العملة واستقرارها بالمناطق الثلاث[٦٣]
- فقدان الدولة الزيانية مورد مالي مهم يعمد على توفير الذهب لدار الضرب خاصة طريق الذهب الـرابط بين تلمسان وسجلماسة، بعد أن خضعت للدولة مدة ١٣ سنة (٦٦٢هـ/١٢٦٣م إلى ٦٧٣هـ/١٢٧٤م)، ولعـل هـذه الخسـارة الماديـة قـد أفقـدت النّقـد الزيـاني توازنه، بتراجع كميات الذهب المتدفق أدت إلى أزمة نقدية أشار لها الوزان بدقة[٦٤].

وبهذا فإنّ تظافر العوامل الداخلية والخارجية، من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر على تراجع قيمة النّقد الزياني سواء بالمعاملات المالية الداخلية أو الخارجية، وجرّه إلى مجال أضيق من ذلك، إلى غاية بروز الأزمة النّقدية، ومن هنا تصبح السلطة مُلزمةً ومُجبرةً على تفادي الأزمات النقدية وعوارضها، التي تضر بالإنتاج والثروة، وجميع المعاملات والالتزامات المرتبطة بالنقد.

رابعًا: عَلاقــة النَّـقد بالأسعـار

يُعَدّ أمر الحفاظ على استقرار النّقد وقيمته أمرا ضروريا، في ظل المتغيرات والعوامل المؤثرة التي تحيط بالدولة الزّيانية، لذا فإن استقرار الأسعار مرتبط بثبات قيمة النقد وزنًا، وعيارًا، منذ صُدوره عن دار الضرب الرسمية، إلى غاية رواجه بين الأفراد[٦٥]. وبذلك فإن مهمة الإصدار النّقدي وجب اقتصارها على الدولة، باعتبارها وظيفة ضرورية للمُلك، بها يميز بين النّقد المغشوش وغيره[٦٦]، من حيث ثبات العيار والوزن، والابتعاد عن التقدير[٦٧]. وأمام المعطيات السابقة، يتبين لنا أن عملية الإصدار النّقدي يجب أن تتلاءم مع حجم الطلب، تجنبا للتّضخم (ارتفاع الأسعار) والانكماش (انخفاض الأسعار) حفاظا على استقرار أسعار السّلع والخدمات بالدولة[٦٨]. ومن هنا فإن علاقة النّقد بالأسعار علاقةٌ عكسيةٌ، حيث ترتفع قيمة النّقد بانخفاض الأسعار، وتنخفض قيمة النّقد بارتفاع الأسعار[٦٩]، لذا كان الحصار الطويل الذي ضرب على تلمسان دليل ذلك، حيث عرفت الأسعار ارتفاعا رهيبا نتيجة شدة الحصار، وانقطاع الموارد لمدة ٨ سنوات و٣ أشهر و٥ أيام[٧٠].

لذا فإن هذه المدة كافية لانخفاض قيمة النّقد، وارتفاع مستوى التّضخم النّقدي بشكل سريع، وما يؤكد هذا التوجه هي أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية خاصة مادة القمح والشعير، التي ارتفع ثمنها بشكل رهيب حتى وصفته بعض المصادر بـ "بلاءٌ عظيمٌ من غلاء الأسعار"[٧١]. وبعد نهاية الحصار، عرفت الأسعار انخفاضا شديدا، أدى إلى أزمة أخرى تعرف بالانكماش النّقدي؛ وبه فإن انخفاض الأسعار سوف يرفع من قيمة النّقد بقول أحدهم: "ففي ساعة واحدة بيع عندهم القمح ثمانية صيعان بثمن دينار، والشعير ستة عشر صاعا بثمن دينار "بعدما ما كان "ثمن صاع قمحهم إلى دينارين وربع دينار، وصاع شعيرهم إلى نصف ذلك"[٧٢]. ومما تجدر الإشارة إليه، أن العُملة المتداولة أيام الحصار هي الدينار الذي تم سكه من طرف السلطان يغمراسن بن زيان، والذي بلغ وزنه ٤,٢غ ومقاسه ٣٠ ملم، أيام تبعية الدولة لبني حفص[٧٣]، في حين أن العُملة المسكوكة بعد نهاية الحصار، وهي نقد السلطان أبو حمو موسى الأول الذي بلغ وزنه ٤، ٦٦ غرام، ومقاسه ٣٢ ملم[٧٤].

والملاحظ من خلال هذه الإشارات، أن النّقد قد حافظ نوعًا ما على وزنه ومقاسه قبل الحصار وبعده، مما يدل على أنه قد فقد نوعا من القيمة أثناء الحصار، نظرا لتراجع المادة الأولية المخصصة لسك العملة، وبذلك عرف تراجعا في قيمته، ليتدارك هذا النقص بفصل إصلاحات السلطان أبي حمو موسى، بنهاية الحصار مباشرة بقول التّنسي: "فلما انصرف كان أوّل ما بدأ به الملك أبو حمو... إصلاح ما تثلّم من تلمسان"[٧٥]. خُلاصة القول، أن علاقة النّقد بالأسعار علاقةٌ عكسيةٌ، فكلاهما يتأثر بالآخر حسب درجة الزيادة والنُقصان، لذا فإن وجود ظاهرة التّضخم والانكماش، ما هُما إلا تعبيرٌ عن التذبذب الاقتصادي الذي أصاب الدولة في فترات متعددة بلغت أقصاها أيام الأزمات الاقتصادية. وعليه فإن كمية النّقد المتداولة، هي من تتحكم في حركة الأسعار ارتفاعًا وانخفاضًا، لذا فإن ثبات قيمة النّقد وتحقيق الاستقرار النّقدي مرهون بدرجة تحكم السلطة الزيانية في عمليات الإصدار النّقدي، الذي تقوم به دار الضرب، وعليه فإن حجم النّقد يتوافق مع درجة الطلب حفاظا على ثبات الأسعار واستقرارها.

خامسًا: الآثار والحلول

نظرًا لارتباط التّضخم بفكرة الغلاء، فقد خصص العلاّمة تقي الدين أبي العباس المقريزي (ت. ٨٤٥هـ/١٤٤١م)، فصلاً كاملاً سماه "أقسام النّاس وأصنافهم وبيان جُملٍ من أحوالهم وأوصافهم"، لغرض الوقوف على أهم آثار التّضخم على النسيج الاجتماعي، حيث عمد إلى وصف آثار ذلك على سبعة أصناف، يمكن الاستئناس بها المعرفة آثارها البارزة على المجتمع الزياني[٧٦].

١/٥- الطبقة الحاكمة:

وهم السلاطين والحكام، حيث تكون استفادتهم من التّضخم استفادةً شكليةً صُوريةً غير حقيقية، نظرًا لانخفاض قيمة النّقد وتراجع الحجم الإجمالي للنفقات، خاصة الملكية والجيش، مما يدفع السلطة لرفع الضرائب لتغطية العجز حفاظا على دوام الملك[٧٧]. والظاهر أن هذه القاعدة يمكن الأخذ بها نسبيا، خاصة مع السلاطين المتأخرين من بني زيان الذين كَثُرَ ترفهم على حساب الرعية، لأن في زيادة التّرف زيادة الطلب، وارتفاع نسبة التّضخم، خاصة مع السلطان عبد الرحمان بن تاشفين[٧٨]، والسلطان السعيد بن أبي حمو الذي ثارت عليه الرعية لكثرة إسرافه[٧٩].

وفي المقابل نجد من السلاطين من تأثر بالتّضخم نظرًا للغلاء الشديد، كحال السلطان أبي حمو موسى الأول، أيام الحصار الذي أظهر لأعيان دولته، حالته المزرية حيث أرسلهم إلى مطبخه ليشاهدوا غذاءه بذلك اليوم، فكان عبارة عن مزيج من لحم حصان، كان ثمنه ١٠ دراهم صغار (١٠/١ من المثقال)، وحبوب الشعير وورق اللّيمون، وأشجار أخرى ليزيد حجمه، وبذلك علم النّاس أن حالته أضيق من حالتهم[٨٠]. ولعل هذا الوضع، هو مُنافٍ لوصية أبي حمو لولده، الذي أمره بالادخار زمن القحط والفتن والثورات، كي يواجه بها آثار الفساد فيكون المال سندا له ولجيشه، وبه يُضعف عدوه، ويهدأ من روعة رعيته زمن الأزمة[٨١].

٢/٥-الطبقة الغنية (التّجار والأثرياء):

وهم مياسير الحال من التّجار والأغنياء أصحاب التّرف، تكون استفادتهم صُوريةً أيضًا نظرًا لارتفاع النفقات وكثرة اختلاف النّقد "فيعلم فساد ما كان يظنُ، وكذّب ما كان يزعمُ"[٨٢]. ويبدوا أن هذه الفئة، تعمد على اغتنام هذه الفرص لزيادة حجم ثروتها المالية، نظرًا لارتفاع الأسعار (غلاء)، حيث يعمد الكثير منهم

إلى اكتناز المال الخالص دون المغشوش، واحتكار السّلع لرفع ثمنها أيام الأزمة، وقد أشار العُقباني لهذه الظاهرة في تلمسان بتزامن الغلاء، حيث يعمد هؤلاء التجار إلى الاحتكار زمن الرخاء، اعتماداً على أخبار التحذير بضيق الحال خاصة أيام الحصار[٨٣]. ولعل هذه الأساليب المتبعة من طرف الأغنياء، تدفع الحاكم إلى إرغام المحتكرين على بيع مخزونهم للرعية، خاصة مما فَضَل عن قُوتهم وقُوت عيالهم[٨٤].

وبالنّظر إلى أسعار المنتوجات أيام الغلاء، يعتقد التّاجر أو الغني، أنه اكتسب ثروةً من رفع الأثمان على الرعية، ولكنه في المقابل تزيد نفقاته، بتراجع قيمة العُملة المتداولة، لذا وصفهم المقريزي بالمـُغفلين والبُؤساء، لكون مالهم قد أتت عليه الأزمة[٨٥]، في حين نجد أن فئة أخرى من التّجار من أصحاب السلطان تعمد على رفع وتيرة العمليات الخيرية خاصةً ما حدث أثناء مجاعة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م، التي دفعت السلطان أبي تاشفين لفتح المطامير، والحطّ من الأسعار رفقا بحال الرعية[٨٦]، وهناك فئة أخرى من التّجار آثرت الفرار من الغلاء إلى المناطق بعيدة يسودها الرخاء، بقول أحدهم: "وفَرَّ أكثر أهلها فلم يبق فيها من الرعية إلا نحو مائتين"[٨٧].

٣/٥-الطبقة المتوسطة:

وتشمل الفئة العاملة من التّجار الصغار وأصحاب المعايِشِ وأرباب المهن والأجراء وصغار الكِسْبة من الخدم والبُنات والفَعلة وأصحاب الفلاحة، حيث تعرف هذه الطبقة زيادة في مداخيلها نظرا لارتفاع الأسعار أو انخفاضها، مع ارتفاع نفقاتها أيضا، وهذا ما يدفعها إلى اللّجوء للإستدانة تغطيةً للعجز أمام انخفاض قيمة العملة[٨٨]. ويبدوا أن هذه الفئة المتوسطة قد تأثرت كثيرا بظاهرة الغلاء، رغم لجوئها أيضا للاحتكار على قدر المستطاع، تفاديا للأزمة خاصة أولائك الطحانون، وأهل الحوانيت وبائعُوا الحنْطةِ بتلمسان[٨٩]، إلا أن أغلبية ممارسي هذه المهن قد فرّوا من المدينة نظرا لشدة الحصار، والغلاء وانقطاع الموارد المساعدة على أداء الحرف والمهن[٩٠]، ومن ذلك ما ذكره ابن خلدون قوله: "وهو في ذلك مُستجمعٌ للمُطاولة في الحصار والتّضييق... يُنزل شديد العقاب والسّطوة لمن يمُيرها ويأخذ بالمرصاد على من يتسلل بالأقوات إليها... فلا يخلصُ إليهم الطّيف ولا يكاد يصل إليهم العَيْشُ مُدّة مَقامه عليها"[٩١] ، وبذلك فإن هذه الفئة قد قلّ وجودها زمن الأزمة، وانقطع عملها، وتزايدت ديونها، رُغم ارتفاع أُجورها الذي قابله كثرة إنفاقها[٩٢].

ويبدو أن طبقة الفلاحين حاولت رفع أسعار المنتوجات الاستهلاكية، التي بلغت ذروتها أيام الحصار والغلاء، بما تجاوز حدود العوائد، إلا أن طول المدة أتت على المخزون العام للرعية، مما دفع هذه الفئة إلى استهلاك مخزونها المالي وجميع الموجودات، إلى أن ضاقت أحوالهم، وأشرفوا على الفناء[٩٣]، كما يُضاف لهذه الفئة جماعة الجُند الذين توفي أغلبهم في ظل الصراع، وما بقي منهم اِكْتَوى بنار الغلاء والتّضخم، وتراجع أجورهم، مما دفعهم إلى رغبة الإستماتة بدل ذُل الحصار، وقهر العدو وضيق الحال، لذا لم يبق منهم سوى إلاّ الألف[٩٤].

٤/٥-طبقة العلماء والطلبة:

يضع المقريزي هذه الفئة من ضمن الذين لحقهم الموت لسوء ما حلّ بهم، لذا فقد انتابتهم القِلّةُ والخصاصةُ وساءت مُعظم أحوالهم[٩٥]. والظاهر أن فئة الطلبة قد تأثرت كثيرا بالغلاء وآثار التّضخم، نظرًا لانقطاع المساعدات عليهم، لذا فقد زاد فقرهم أكثر مما كانوا عليه سابقا، حيث وصفهم الوزان بقوله: "والطلبة أفقر النّاس لأنهم يعيشون عيشةً بئيسةً في مدارسهم"[٩٦]، وكذلك هو حال الفقهاء العلماء الفقراء الذين دفعتهم الفاقَةُ والغلاء لمغادرة المدينة، حيث وصف ابن مرزوق حال علمائها بقوله: "فكم خُرّبت فيها من ذِمَمٍ، وكم هلكت فيها من أُمَمٍ، وكم اِنْجلى من أهلها أعلامٌ، وكم كابَدُوا من محن فيها وانتقام"[٩٧]. إلا أنّ بعض العلماء قد حملوا لواء والتكافل الاجتماعي زمن الغلاء، خاصة أولئك الأثرياء، ومنهم الفقيه أبي العباس ابن مرزوق (٧٦١-٧٨١ هـ/١٣٤٠-١٢٨٢م)، الذي فتح مطامير القمح والفحم، وأخذ يتصدّق بها على الفقراء زمن الغلاء، وكذلك الفقيه أبي عبد الله بن أبي بكر مرزوق، الذي كان شديد المساعدات المالية لأهل العَوَزِ من الفقراء[٩٨].

٥/٥-الطبقة العامة:

وهم أهل الخصاصة والمسكنة، وهي أكثر الطبقات المتضررة من التّضخم النّقدي وارتفاع الأسعار، لذا فإن معظمها يموت جوعا إلا قليل من أدركه الفرجُ[٩٩]. الملاحظ أن هذه الفئة هي الأكثر معاناة من التّضخم؛ لكونها طبقة كادحةٌ تُستغلُ بأثمان رخيصة، ولعل هذا الأمر هو ما دفع أغلبهم إلى أكل الجيف من القطط والفئران وأشلاء الموتى، وخربُوا بيوتهم للوقود،

حتى عجز وُجدهم، وقل مالهم وضاقت أحوالهم[١٠٠]، ولعل أغلبهم فرّ من الغلاء، ولم يبق بالمدينة أيام الحصار سوى المائتين، بعدما كانوا قُرابة ١٢٠ ألف نسمة، نظرا لشدة أزمة الجوع وغلاء الأقوات، حتى أشرف بنو عبد الواد على الهلاك والانقراض[١٠١]. وبذلك فإن التّضخم النّقدي المفرط قد ولد أزمة ديمغرافية حقيقية؛ نظرًا لارتفاع الأسعار، وتراجع الموارد المالية للدولة، لذا فقد كانت هذه الفئة الدنيا هي أكبر متضرر من الظاهرة.

يتضح مما سبق ذكره أن آثار التّضخم، تتفاوت تفاوتا تدريجيا بين طبقات المجتمع الزياني، حسب قدرة كل فئة على تحصيل الثروة لمجابهة الأزمة، فكلما كان ارتفاع الأسعار واضحا، تفاوتت الاستفادة منها بصفة صُورية للعديد من الفئات، مع ارتفاع النفقات التي تأتي على كل ما تم إدّخاره من القِيم النّقدية مُنخفضةِ القيمة، ولعل هذا الأمر هو ما يدفع أغلب الفئات للإستدانة؛ لكون النقد مُنخفض القيمة، أمام زيادة وتيرة النفقات التي تتطلب نقدًا أكثر. وبذلك يصبح للتّضخم أثارٌ اقتصادية، ترتبط بزيادة الهُوة بين الفقراء والأغنياء، وانخفاض القدرة الشرائية للفئات العاملة والطبقات الدنيا، لترتفع مستويات الطلب الاستهلاكي، الذي بدوره يرفع حجم الفقر والمعاناة، ومن هنا تصبح الدولة في أزمة خانقة سببها التّضخم النّقدي[١٠٢]. ولا سبيل للشك، أن سلاطين بني زيان قد حاولوا بشتى الطرق التخلّص من آثار التّضخم النّقدي، والقضاء على الغلاء الذي جثم على الرعية زهاء مدة طويلة، لذا فقد أظهر هؤلاء شجاعة وبسالة في الصمود ضد الحصار الاقتصادي، الذي صاحبه أزمة مالية ونقدية وديمغرافية، أتت على كل موجود[١٠٣].

لذا فإن أوّل عمل قام السلطان أبي حمو موسى الأول بعد نهاية الحصار والغلاء، أن رفع الغُبن عن الرعية وكسر قيود الغلاء، برفع وتيرة الإصلاح النّقدي بزيادة الإنتاج بدل الطلب، حيث عمد إلى إصلاح ما تلثّم من تلمسان وبناء أسوارها، وتوزيع المؤن على سكانها، واتخاذ الخنادق والمخازن تفاديًا للأزمة، وعمد إلى خزين الطعام والأدم، مالا حدّ له ولا حَصْرٌ[١٠٤]. ومن دلائل الرخاء انخفاض الأسعار إلى مستويات دُنيا، جعلت المصادر تتعجب من ذلك التّحول، فقد ذكر صاحب البُغية ذلك قوله: "فلقد كان يفرح للشدّة بمعاقبتها الفرج"[١٠٥]، وعبر التّنسي بقوله: "فسبحان اللّطيف بعباده لا إله إلا هو"[١٠٦]. والملاحظ أن السلطان قد حافظ على نظام المعدنين (الذهب والفضة) في سك العملة، بل عمد إلى إصلاح نقدي شامل وجديد، حافظ فيه على أسرة بني الملاح التي كلفت بإدارة دار الضرب بتلمسان[١٠٧]، لذا تعد عملته أوّل نقد يعبر عن الاستقلال السياسي والاقتصادي، والنّقدي، حيث ضبط وزنه، وعياره، ومقاسه، كبداية لعهد جديد من الاستقرار النّقدي[١٠٨].

وبذلك فإن ما قام به يُعَدّ انتصارًا اقتصاديًا، به تراجعت الأسعار وتبدّد الغلاء، لتبدأ الرعية عهدا آخَر قائمٌ على تمهيد الملك، وإعمار الدولة. وبه نخلص إلى القول، أن ظاهرة التّضخم النّقدي، قد كان لها أثر بالغ بشكل متفاوت في زعزعة المسار الطبيعي لحركة الأسعار والنّقد، مما أدى إلى عدة أضرار مسّت المجتمع والاقتصاد بالدرجة الأولى، ولعل شدة الظاهرة قد بلغت أوجها أيام حصار تلمسان؛ لذا كان أكبر امتحان للمجتمع الزياني، والفكر النّقدي للسلاطين الذين ما فتأُو يعملون على إيجاد حلول لهذه الظاهرة.

خَاتِمَةٌ

صفوة القول، أن ظاهرة التّضخم أو الانكماش النّقدي، مسألةٌ نسبيةُ الحدوث، ترتبط بالنّقد بشكل واضح، لذا كانت العلاقة بين النّقد والأسعار علاقة عكسية، يتوقف حجمها على درجة الوعي الاقتصادي ودرجة زيادة الإنتاج، والحد من الطلب، مع التشبث بقاعدة المعدنين التي تحافظ على استقرار قيمة النقد في النظام الاقتصادي الإسلامي. لذا فإن بروز ظاهرة التّضخم النّقدي خاصة المفرط، أو المتعلق بالطلب، برز بشكل واضح أيام الأزمات الاقتصادية التي تمثلت في الحصار العسكري والاقتصادي، مما أثر على الاقتصاد والمجتمع وأجبر السلطة على حمل مشروع إصلاحي قائم على زيادة الإنتاج دون الطلب، حفاظا على استقرار الأسعار، والحيلولة دون زوال قيمة النّقد.

مقالات

الملاحق:

أسعار بعض السلع أيام الغلاء والرُخص في تلمسان (٦٩٨-٧٠٣هـ/١٢٩٨-١٣٠٣م)

نوع السلعة	الثمن	الحالة العامة للأسعار	المصدر
- مكيال من القمح برشالة (١٢ رطل) - صاع من القمح - كيل روجيو من القمح	- ٢ مثقال ونصف - ٢ مثقال وربع - ٥٠ مثقال	ارتفاع الأسعار	- ابن خلدون عبد الرحمن، العبر، ج٧، ص، ١٢٨. - التّنسي، المصدر السابق، ص، ١٣٤-١٣٥؛ يحي ابن خلدون، المصدر السابق ج١، ص، ٢٣٤. - الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص، ١٨
- ثمانية أصع من القمح -كيل سكورسو من القمح.	- ١ الدينار - ٣ مثاقيل	انخفـــــــاض الأسعار	- التّنسي، المصدر السابق، ص:١٣٤-١٣٥؛ يحي ابن خلدون، المصدر السابق ج١، ص، ٢٣٤. - الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص، ١٨ – ١٩.
-صاع الشعير. -١٦ صاع من الشعير.	-دينار١/٨ دينار ١/٨	-ارتفاع -انخفاض	-يحي ابن خلدون، المصدر السابق ج١، ص، ٢٣٤.
-رطل العنب والخضر. -كراء آلات زراعية. -كراء دار لمدة سنة. -ثمن دار. -١٦ أوقية من الزيت.	-درهم واحد. - ٧دنانير. - ١٢ دينار. - ٦٠ دينار. - ربع درهم.	استقرار الأسعار نسبيا	-المازوني، أبو زكريا يحي المغيلي المازوني (ت ٨٨٣ ه- ١٤٧٨م)، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق حساني مختار، مخبر المخطوطات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ١٤٢٥ هـ/٢٠٠٤ م، ج٣، ص، ٧٧ . - نفس المصدر، ج٣، ص، ٩١. -نفسه، ص، ٩٤. -الونشريسي، المصدر السابق، ج٥، ص، ١٠٢. -نفسه، ج٨، ص، ٨٧.
-البقرة الواحدة. -رطل جلد بقري ميت. -دجاجة + بطيخ. -أوقية الشحم + الفول + الخس. -الفأر + رعية + أوقية ملح + حطب. - اتقاء والفقوس. -أرنب + الخيار. -الخيل. اتقاء-الضأن. -أوقية زيت + السمن. -البيضة + عصفور. -لفت. -حبة تين + اجاص. -رطـــل لحـــم البغـــال والحمير. النحيفة. -الهر+ الكلب.	-٦٠ مثقال. -٣٠ درهم. -٣٠ درهـــــم أو٨ دنانير للدجاجة. -٢٠ درهم. -١٠ دراهم. -٤٠ درهم. -٨/٣ دينار. -١٠ دراهـــم صـــغار أي ١٠/١ مثقال. -٠٧مثاقيل ونصف. -١٢ درهم. -٠٦ دراهم. -١٥ درهم. -٠٢ درهم. -مثقال. -مثقال ونصف لكل منها.	ارتفاع الأسعار	- ابـن خلـدون، العـبر، ج٧، ص، ١٢٨؛ التنسي، المصـدر السابق، ص، ١٣٢.

الهَوامِشُ:

(١) حسن محمود العُمري، **نظرية استقرار النّقد عند المقريزي**، رسالة ماجستير، إشراف عبد الرؤوف الخرابشة ورياض المومني، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الفقه والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص: ٨١؛ خالد عبد الله المصلح، **التّضخم النّقدي في الفقه الإسلامي**، رسالة دكتـــــوراه في الفقه الإسلامي، جامـــــــعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، فرع القصيم، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص:٧٥-٧٦.

(٢) عدنان خالد التركماني، **السياسة النّقدية والمصرفية**، مؤسسة الرسالة، عمان /بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ص: ٨١.

(٣) نفس المرجع، ص:٨٤؛ خالد عبد الله المصلح، المرجع السابق، ص:٧٨.

(٤) المقريزي، تقي الدين أبي العبّاس أحمد بن علي (ت٨٤٥هـــ/١٤٤١م)، **إغاثة الأُمّة بكشف الغُمّة**، تحقيق كرم حلمي فرحات، ط.١، عين للدراسات والبحوث العلمية والاجتماعية، جمهورية مصر العربية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م، ص: ٨١.

(٥) الوزان، الحسن بن محمد الفاسي المعروف بليون الإفريقي (ت بعد ٩٥٧هـــ/١٥٥٠م)، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط.٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، ج٢، ص: ١٨.

(٦) ابن خلدون، عبد الرحمن (٧٣٢-٨٠٨هـ/١٣٣٢-١٤٠٥م)، **تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان العبر والمبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذي السلطان الأكبر**، تحقيق خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ج٧، ص ١٢٨.

(٧) التّنسي، محمد بن عبد الله (ت ٨٩٩هـــ/١٤٩٣م)، **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، مُقتطفٌ من نظم الدُّرِ والعُقيانِ في شرف بني زيان**، تحقيق محمود آغا بوعياد، دار موفم للنشر، الجزائر، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص: ١٣٢.

(٨) نفس المصدر، ص: ١٣٤-١٣٥.

(٩) خالد عبد الله المصلح، المرجع السابق، ص: ٨٤-٨٩.

(١٠) ولتبديد الرؤيا يمكن تشخيص هذه الأسعار، وقع الاختيار منا على الحصار الطويل لتلمسان للوقوف على درجة بروز الظاهرة بشكل واضح ولتحديد الفوارق في ثمن السلع أيام الغلاء، والرخاء لتشخيص الأزمة وتداعياتها النقدية (يُنظر الجدول الخاص بأسعار بعض السلع أيام الغلاء والرُخص بتلمسان (٦٩٨-٧٠٣هـ/١٢٩٨-١٣٠٣م) بالملحق)

(١١) ابن خلدون عبد الرحمن، **العبر**، ج٧، ص، ١٢٨؛ الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص، ١٨.

(١٢) ابن خلدون، أبو زكرياء يحي (ت٧٨٠هـــ/١٣٧٨م)، **بُغية الرُوّاد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، تحقيق عبد الحميد حاجيات، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ج١، ص: ٢٣٤؛ التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٣٤-١٣٥.

(١٣) يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص: ٢٣٤.

(١٤) مختار حساني، **تاريخ الدولة الزيانية**، منشورات الحضارة، الجزائر، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ج٢، ص، ٦٠.

(١٥) نفس المرجع، ج٢، ص: ٥٨- ٥٩؛ محمد بن ساعو، **التّجارة والتّجار في المغرب الإسلامي القرن ٧ – ١٠هـ/١٣ – ١٥م**، رسالة ماجستير، إشراف مسعود مزهودي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ١٤٣٤ – ١٤٣٥هـ/٢٠١٣ – ٢٠١٤م، ص، ٧٠-٧١.

(١٦) ابن خلدون عبد الرحمن، العبر، ج٧، ص:١٢٨.

(١٧) يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص: ٢٣٤؛ الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص: ١٨.

(١٨) مبارك بن محمد الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ج٢، ص:٤٢٣.

(١٩) يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص:٢٣١.

(٢٠) ابن خلدون عبد الرحمان، العبر، ج٧، ص: ١١٩-١٢٠.

(٢١) نفسه، ج٧، ص: ١٢٨؛ الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص:١٩.

(٢٢)ابن خلدون عبد الرحمان، **العبر**، ج٧، ص: ١٢٨؛ الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص:١٧-١٨؛ التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٣٠-١٣١.

(٢٣) التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٣٢.

(٢٤) ابن خلدون عبد الرحمان، **العبر**، ج٧، ص: ١٢٨.

(٢٥) يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص: ٢٣١؛ الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص:١٩.

(٢٦)حسن محمود العُمري، المرجع السابق، ص: ١٠٢-١٠٣.

(٢٧)العُقباني، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد التّلمساني (ت ٨٧١هـــ/١٤٦٧م)، **تُحفة النّاظر وغنيمة الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر**، تحقيق علي الشنوفي، Extrait du Bullettin d'études orientales de L'institut Français de DAMAS, Tome xix, ١٩٦٧ ، ص: ٢٣٦.

(٢٨)تذهب هذه النظرية على أن النقود الرديئة تطرد النّقد الجيد من الأسواق، ويفسر المقريزي هذه الظاهرة أن سببها دخول الفلس النحاسي بكميات كبيرة إلى سوق العملة، نتيجة زيادة الترّف وارتفاع النفقات الملكية، مما دفع السلطة لإغراق الأسواق بالنقد، دون تطابق مع وتيرة الإنتاج، مما يضعف قدرة الرعية على اقتناء اللوازم، والظاهر أن هذه النظرة تتطابق مع نظرية (١٥١٩-١٥٧٩م) المستشار المالي Thomas Gresham للملكة إليزابيت الأولى، والقائلة أن " La mauvaise Monnaie Chasse La Bonne"، أي أن تخفيض العملة الجيدة يزيد من سرعة تداول النقد الرديء، مما يجعل الرعية تحتفظ بالجيد وتطرح الرديء الذي تزيد سرعة تداوله بين الأفراد، مما يؤدي إلى قلة تداول النقد الجيد. يُنظر: المقريزي، المصدر السابق، ص:١٤١، ١٤٥؛ حسن محمود العمري، المرجع السابق، ص: ١٠٢-١٠٣؛

Henri Laurent, La Loi De Gresham Au Moyen –Age, Essai Sur La Circulation Monetaire Entre La Flamdre Et Le Brabant, A La Fin Du xiv e Siecle, Revue Belge De Philologie Et D' Histoire, Bruxelles, Tome 05, 1933,P: 748.

(٢٩)الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحي (ت ٩١٤هـــ/١٥٠٨م)، **المعيار المعرّب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، الرباط، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ج٥، ص: ١٨٩-١٩٠.

(٣٠)نفس المصدر، ج٥، ص: ١٩٠.

(٣١) ابن خلدون، عبد الرحمن (٧٣٢-٨٠٨هـ/١٣٣٢-١٤٠٥م)، **مقدمة ابن خلدون**، ضبطه خليل شحادة وراجعه سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ج١، ص: ٣٤٤.

(٣٢) يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص:٢٣٩؛ التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٤١.

(٣٣) المازوني، أبو زكرياء يحي بن موسى بن عيسى (ت٨٣٣هـــ/١٤٧٨م)، **الدُرر المكنُونةُ في نوازل مازُونة**، دراسة وتحقيق قندوز ماحي، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، د.ت، ج٢، ص: ٧٢٤-٧٢٥.

(٣٤)ابن خلدون عبد الرحمن، العبر، ج٧، ص: ١٢٨.

(٣٥) المقريزي، المصدر السابق، ص: ١٣٥-١٣٦.

(٣٦) الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص: ٢٣، خالد عبد الله المصلح، المرجع السابق، ص: ٨٩.

(٣٧) حسن محمود العُمري، المرجع السابق، ص: ٨٦.

(٣٨) إدريس بن مصطفى، **العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الإيبيرية في عهد الدولة الزيانية**، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف مبخوت بودواية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ١٤٢٧ – ١٤٢٨هـ/٢٠٠٦ – ٢٠٠٧م ، ص:٤١؛ مسعود كربوع، **نوازل النقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي**، جمعًا ودراسة وتحليلاً، رسالة ماجستير، إشراف رشيد باقة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة، الحاج لخضر، باتنة، ١٤٣٤-١٤٣٥هـ/٢٠١٢-٢٠١٣م ص:٩٣؛ خديجة نشار بواشي، **العناصر الزخرفية على المسكوكات المغربية من القرن ١٠ إلى القرن ١٤م**، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ص:٢١٠؛ خالد بلعربي، **ورقات زيانية، دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب الأوسط في العهد الزياني**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م ، ص:٢٢.

(٣٩) خديجة نشار بواشي، المرجع السابق، ص:٢١٢.

(٤٠) ابن خلدون عبد الرحمان، العبر، ج٧، ص:١٢؛ خالد بلعربي، المرجع السابق، ص:٦٢-٦٣؛ مسعود كربوع، المرجع السابق، ص:٩٣؛ عاطف منصور محمد رمضان، **النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار والحضارة**، ط.١، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص:٨٤.

(41) Henri Lavoix, Catalogue Des Monnaies Musulmanes De La Bibliothèque National, Publier Par Ordre Du Ministère De L'instruction Publique, Espagne Et Afrique, Imprimerie National, Paris,1891,Tome 03,p :459-465.

(٤٢) العُمري، شهابُ الدّين ابن فضل الله (ت ٧٤٩هـــ/١٣٤٨م)، **مسالكُ الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق سلمان الجبوري ومهدي النجم، ط.١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ج٤، ص:٩٨؛ عاطف منصور محمد رمضان، المرجع السابق، ص:٨٤؛ خديجة نشار بواشي، المرجع السابق، ص:٢١٢؛ صالح يوسف قربة، **المسكوكات المغربية، على عهد الموحدين والحفصيين والمرينيين خلال القرون السادس والسابع والثامن للهجرة الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر للميلاد، دراسة حضارية**، دار الساحل، الجزائر، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ج١، ص:١٧٢.

(٤٣)ابن بطوطة، محمد بن عبد الله (ت٧٧٩هـــ/١٣٧٧م)، **رحلة ابن بطوطة، تحفة النُظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، تحقيق محمد عبد المنعم العريان ومراجعة مصطفى القصاص، ط.١، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج٢، ص:٧١٠-٧١١.

(٤٤) الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص:٢٣.

(٤٥) جودت عبد الكريم يوسف، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، (٩-١٠م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص:١٧٧.

(٤٦) ابن بطوطة، المصدر السابق، ج٢، ص:٧١٠-٧١١.

(٤٧) لطيفة بشاري، **العلاقات التجارية للمغرب الأوسط في عهد إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (١٣ – ١٦م)**، ط.١، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص:١٩٠؛ بسام كامل عبد الرزاق شقدان، **تلمسان في العهد الزياني (٦٣٣-٩٦٢هـ/١٢٣٥-١٥٥٥م)**، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف هشام أبو رميلة، كلية الدراسات العُليا، قسم التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص:٢١٦.

(٤٨) الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص:١٦٧.

(٤٩) نفسه، ج٢، ص:٢٨٠.

(٥٠) نفسه، نفس الجزء والصفحة.

(٥١) ابن يوسف الحكيم، أبو الحسن علي (كان حيًا سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م)، **الدَّوحة المُشتبكةُ في ضوابط دار السكة**، تحقيق حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، العدد١-٢، المجلة السادس، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م، ص٥٢-٥٨، ٧٣، ٧٧.

(٥٢) الوزان، المصدر السابق، ص٢٣.

(٥٣) روبار برونشفيك، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥م**، ترجمة حمادي الساحلي، ط.١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ج٢، ص: ٢٧١؛ محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص: ١٦٥.

(54) Henri Lavoix Op, Cit, P459-465.

(٥٥) الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص: ٢٣؛ عمر سعيدان، **علاقات إسبانيا القَطّانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، دراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات) وتعاليق وتحاليل**، ط.١، منشورات سعيدان، الجمهورية التونسية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص: ٩-١٠.

(٥٦)العقباني، المصدر السابق، ص: ٢٠٢.

(٥٧) ابن مرزوق، أبو عبد الله التّلمساني (ت ٧٩١هـــ/١٣٧٩م)، **المُسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**، دراسة وتحقيق ماريا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص: ٢٨٥.

(٥٨) ترتبط عادة الأزمات النقدية في العصر الوسيط بعدة متغيرات يتعرض لها النقد أبرزها؛ الكساد، الانقطاع، الغلاء والرخص، وظاهرة الغش. للاستزادة يُنظر: نزيه حماد، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، ط١، دار القلم/ الدار الشامية، دمشق/بيروت، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص: ٨٨، ٣٧٩؛ محمد عمارة، **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، ط.١، دار الشروق، بيروت/القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص: ٤١٠، ٤٨١؛ أحمد الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجيل، دون مكان النشر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص:٢٢٦، ٣٨٥؛ سعد رمضان

الجبوري، **المسكوكات الإسلامية**، ط.١، دار الفكر، عمان، ١٤٣٦ه/٢٠١٥م، ص: ٢٤٩.

(٥٩) يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص٢٣١؛ الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص١٩؛ مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ج٢، ص٤٢٧.

(٦٠) ابن خلدون عبد الرحمان، **العبر**، ج٧، ص١٠٨.

(٦١) التّنسي، المصدر السابق، ص ١٥٤-١٥٥.

(٦٢) البُرْزُلي، أبو القاسم بن أحمد البلوي التّونسي (ت٨٤١هـ/١٤٣٨م)، **فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، ط.١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ج٣، ص: ١٥٥؛ الونشريسي، المصدر السابق، ج٦، ص٧٥؛ ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص٧٦.

(٦٣) ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص٥٩؛ روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج٢، ص٧٤.

(٦٤) ابن خلدون عبد الرحمان، **العبر**، ج٧، ص١١٤؛ حسن حافظي علوي، **سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن من الهجري الرابع عشر الميلادي**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مراكش، المملكة الغربية، ١٤١٨ه/١٩٩٧م، ص٢٠٣؛ الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص٢٣.

(٦٥) ابن خلدون عبد الرحمن، **العبر**، ج١، ص: ٣٢٢.

(٦٦) نفسه، ج١، ص: ٣٢٣.

(٦٧) نفسه، ص: ٣٢٥.

(٦٨) سيّد شُوربجي عبد المولى، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، الأسعار والنقود، دراسة تحليلية**، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩ه/١٩٨٩م، ص: ٦١.

(٦٩) نفس المرجع، ص: ٥٩؛ حسن محمود العمري، المرجع السابق، ص: ٧٧.

(٧٠) يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص: ٢٣٤؛ التّنسي، المصدر السابق، ص:١٣٥؛ ابن خلدون عبد الرحمان، العبر، ج٧، ص:١٢٨.

(٧١) التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٣٢.

(٧٢) يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص: ٢٣٤.

(٧٣) كريمة معريش، **أهمية السكة في تاريخ ملوك بني زيان**، مجلة آثار، العدد١٠، المجلد ١٣، جامعة الجزائر ٢، د.ت. ص، ١٧٩.

(74) Henri Lavoix, op.cit, p :459-460.

(٧٥) التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٣٥.

(٧٦) المقريزي، المصدر السابق، ص:١٤٧.

(٧٧) نفسه، نفس الصفحة.

(٧٨) التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٤٠.

(٧٩) نفسه، ص: ٢٣٤-٢٣٥.

(٨٠) الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص: ١٨.

(٨١) أبو حمو الثاني، محمد بن يوسف (ت٧٩١هـ/١٣٨٨م)، **واسطة السّلوك في سياسة الملوك**، تقديم عبد الرحمان عون، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص: ١٥٢.

(٨٢) المقريزي، المصدر السابق، ص: ١٤٨.

(٨٣) العقباني، المصدر السابق، ص: ١٢٩.

(٨٤) نفسه، ص:١٢٨.

(٨٥) المقريزي، المصدر السابق، ص: ١٤٨.

(٨٦) العبدري، أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن سعود (ت. بعد٧٠٠هـ/١٣٠٠م)، **رحلة العبدري**، تحقيق علي إبراهيم كردي، ط.٢، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص: ٤٨.

(٨٧) التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٣٢.

(٨٨) المقريزي، المصدر السابق، ص، ١٤٨-١٥٠.

(٨٩) العقباني، المصدر السابق، ص: ١٢٨-١٢٩.

(٩٠) التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٣٢.

(٩١) ابن خلدون عبد الرحمان، العبر، ج٧، ص: ٢٩٢.

(٩٢) المقريزي، المصدر السابق، ص: ١٤٨-١٤٩.

(٩٣) ابن خلدون عبد الرحمان، العبر، ج٧، ص: ١٢٨.

(٩٤) نفسه، نفس الجزء والصفحة؛ التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٣٢.

(٩٥) المقريزي، المصدر السابق، ص: ١٤٩.

(٩٦) الوزان، المصدر السابق، ج٢، ص: ٢١.

(٩٧) ابن مرزوق، المصدر السابق: ٢٠٣.

(٩٨) ابن مرزوق، أبو عبد الله التّلمساني (ت ٧٩١هـ/١٣٧٩م)، **المناقبُ المرزُوقية**، دراسة وتحقيق سلوى الزاهري، ط.١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص: ١٦٥، ١٩٠-١٩١.

(٩٩) المقريزي، المصدر السابق، ص: ١٥٠.

(١٠٠) ابن خلدون عبد الرحمان، **العبر**، ج٧، ص: ١٢٨.

(١٠١) نفسه، ج٧، ص، ٢٩٣؛ يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص: ٢٣٤؛ مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ج٢، ص:٤٥٤.

(١٠٢) خالد عبد الله المصلح، المرجع السابق، ص: ٩٠-١٠٠.

(١٠٣) يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص: ٢٣٤؛ التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٣٢.

(١٠٤) التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٣٥-١٣٦.

(١٠٥) يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج١، ص: ٢٣٤.

(١٠٦) التّنسي، المصدر السابق، ص: ١٣٥.

(١٠٧) رفيق خليفي، **حرفيُو السك النّقدي في المغرب الزياني، أُسرة ابن الملاّح أُنموذجًا (٦٣٣-٧١٨هـ/١٢٣٥-١٣١٨م)**، مجلة النّاصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، العدد الرابع، جوان ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، ص: ٩١-٩٣.

Henri Lavoix, Op, Cit, P:459-460.